# أثر الآصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية

**م.م ستار شدهان شياع الزهيري**
**جامعة واسط - كلية القانون**

**المقدمة**

في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي حدثت اصلاحات اقتصادية في الاتحاد السوفيتي وكان للزعيم الاصلاحي غورباتشوف الاثر الرئيسي في وضع برنامج الاصلاح الاقتصادي موضع التنفيذ واجراء سلسلة من الاصلاحات التي لها نتائج سلبية على كيان الدولة وما ان دخل العالم في بداية عقد التسعينات حتى شهد العالم موجة من الاصلاحات الاقتصادية ونهاية الاتحاد السوقيتي وتعد روسيا الاتحادية الوريث عن الاتحاد السوفيتي وقد سارت النخب السياسية في روسيا الاتحادية في نهج الاصلاحات الاقتصادية وتتحويل الاقتصاد الروسي الى اقتصاد السوق . غير ان المؤسسات الحكومية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية وعطاءه دور كبير للقطاع الخاص . لذلك شهدت روسيا الاتحادية مدة عقدين من الزمن في مسار الاصلاح الاقتصادي ودار سلسلة الاصلاح ثلاث روؤساء دولة بعض منهم حقق نتائج سلبية على الاقتصاد الروسي والبعض الاخر حقق مكانة عالمية لروسيا الاتحادية في الاقتصاد العالمي لذلك في هذا البحث سوف ندرك اثر الاصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية من خلال ثلاث مباحث المبحث الاول هو بداية الاصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية والمبحث الثاني الاصلاح الاقتصادي ومرحلة صعود روسيا الاتحادية والمبحث الثالث نعكاس الاصلاح الباقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية.

**فرضية البحث :**

في نهاية عقد لثمانيات من القرن الماضي تراجع الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي .وكانت قناعة كبيرة الدى لقادة السياسين بضرورة اجراء الاصلاح الاقتصادي وتحول النظام الاقتصادي من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصادي السوق ،وسارت روسيات في طريق اجراء الاصلاح الاقتصادي .بالرغم من عدم تحقيق نتائج ايجابية في الاقتصاد الروسي في عقد لتسعينيات من القرن الماضي . ثم تحقق ذلك في الاقتصاد الروسي بشكل كبير جدا. لذلك فأن فرضية البحث هو ما مدى تأثير الاصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية من حيث الانتاج وموقع روسيا في اقتصاديات العالم .

**أشكالية البحث :**

بعد موضوع الاصلاح الاقتصادي من المواضيعات العامة التي تختلف في كيفية تنفيذها من دولة الى اخرى ولابد لهذا البحث الاجابة على تساؤلات تلخص في كيفية اجراء الاصلاح الاقتصادي .وما هي المعوقات التي واجهت الاصلاح الاقتصادي وما هي القرارات الاقتصادية التي كانت مسؤلة عن احداث الاصلاح ،وما هي نتائج الاصلاح الاقتصادي وهل ضعفت نتائج لها تأثير في الاقتصاد الروسي .

**<u>المبحث الاول</u>  الاصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية**

ان بداية الاصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوقياتي اثر برنامج الاصلاحات التي قام بها غورباتشوف التي ادت الى تدهور وضع الاتحاد السوفياتي في ثم الى نهاية واعلان روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي سار يلنش بأجراء سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية وهدف هو انعاش الاقتصاد الروسي وقد مرت هذه الاصلاحات بمراحل مختلفة وشهدت روسيا تطورات هامة كانت لها نتائج واثار سلبية على الاقتصاد الروسي في هذا المبحث سوف نوضح اهم الخطوات

والاصلاحات الاقتصادية التي قام بليتشين وما هي نتائج هذه الخطوات واثارها في الاقتصاد الروسي .

**أولاً: روسيا الاتحادية :**

تبلغ مساحة روسيا الاتحادية ١٧ مليون كم٢ . وهي اكبر دولة في العالم من حيث المساحة والدولة السابعة من حيث عدد السكان يبلغ عددهم ١٤٤ مليون نسمة . ومن الناحية الادارية فهي موزعة بين عدة جمهوريات واقاليم حكم ذاتي و ١٢٨ قومية او مجموعة عرفية تقع بين قارتين وتمتد من كالبينقراد ومن ليتواتيا و بولندا الى فلاديفوستوك وبحر بيرينغ من الشرق الاقصى تحد روسيا جمهوريات البلطيق من الشمال الغربي وأوكرانيا وبيلاروسيا من الغرب ودول القوقاز وأسيا الوسطى من الجنوب ويحدها من الشمال المحيط القطبي والنيبال (١) . يوجد فيها (١٢٠) الف نهر اطولها نهر الفولغا اطول انهار اوربا . كما يوجد فيها مليون بحيرة عذبة ومالحة اهمها بحيرة البايكال .

ومن حيث الموارد الطبيعية . فيها اكبر احتياطي في العالم من المعادن ٣٠ % من احتياطي العالم من الفحم الحجري وخامات الحديد والفسفور والبوتاسيوم والنفط والغاز بنسبة ١٣ % و ٣٦ % على التوالي من الاحتياط العالمي . والنحاس وهي اكبر رابع دولة منتج له في العالم والرصاص والامونيوم والذهب والماس والنيكل والمنغنيز والقصدير . وهذا التنوع في الموارد الطبيعية جعلها تمتلك قاعدة صناعية وزراعية ضخمة . واليوم يتوزع الناتج قطاعيا ٢٦,٤ % صناعة و ٧,٣ % بناء الزراعه ٥,٩ % نفط وغاز ٣٦ % نقل واتصالات ١٠.٢ % خدمات ١١% وهذا ما اشارت اليه مصلحة الاحصاء المركزي الروسي واهتمت الدولة بقطاع الطيران والفضاء والتقنيات الجديدة (٢)

(١) روسيا الدولة الاكبر .. تمتد من بولندا الى الصين في روسيا والدور الجديد . مجلة معلومات المركز العربي للمعلومات العدد ٥٩ , ٢٠٠٨ . ص٢٣

(٢) عبد الله رزق . مصدر سابق . ص ٦٠

**ثانيا : البيروسترويكا : وأعادة البناء**

البيروسترويكا تعني ازالة جذرية وحازمة للعقبات التي تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (٣) وتبنى غورباتشوف البيوسترويكا وعندما وصل الى السلطة في الاتحاد السوفياتي ولاحظ تدهور الاقتصاد السوفياتي بشكل كبير جدا من ناحية انخفاض الانتاج وتخلف في المؤسسات الاقتصادية وتدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوفياتي وسيطرة الدولة على وسائل الانتاج بالاضافة الى اعضاء الحزب الشيوعي على كل مؤسسات الدولة وفي ضوء الازمات التي تواجه السلطة السياسية والاقتصادية وطلق البيروستويكا في الاصلاح الاقتصادي واقدم على تنفيذ اجراءات غير معتادة منها انتخاب المدير الفني في المكاتب والمؤسسات المشروعات المشتركة مع الشركات الاجنبية انشاء المصانع ووحدات ومزارع جماعية وحكومية تسير نفسها بالتمويل الذاتي رفع القيود عن المزارع التي تغذي مصانع المواد الغذائية . اتساع النشاط التعاوني . تشجيع النشاط الفردي في الانتاج صغير الحجم . اغلاق الوحدات الخاسرة صحافة حرة تأجير المزارع للعائلات ( ٤ ) .

لقد خاطر غورباتشوف بكل شيئ معولا على ان اللبرالية ستحدث الاتحاد السوفياتي لا سيما وان غورباتشوف ناشد روؤساء حكومات الدول الصناعية في قمتهم السابعة في ١٤ تموز ١٩٨٩ ان اصلاحنا البيروسترويكا غير منفصل عن سياسة تهدف لأشراكنا في الاقتصاد العالمي (٥) وقد سار نحو غورباتشوف على اعادة البناء والانفتاح على الغرب والسماح للمستوردين بأخيار مجال عملهم دون

تدخل من الدولة ولذلك على تأمين القوميات التي تمتلك لأسى المال وتؤمن الخبرات الاجنبية الساعدة وعمل على فتح قنوات عمل مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية .

أن جوهر البيروسترويكا كما يدافع عنها غورباتشوف ترتكز على تنمية الاقتصاد والانفتاح . وهي ذات ابعاد ثلاثة . حتمية التعاون الدولي , والسعي الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية . والعمل اختصار المزيد من الديمقراطية . وقد حدد غورباتشوف في نظريته البيئية الواجب توفرها لأنجاح سياسته وتتلخص في :-

- ايجاد البيئة القانونية التشريعية التي تكفل مصالح المجتمع واسقلال القضاء كسلطة قائمة على حسن سير تنفيذ القوانين .
- ابلاء طبقات المجتمع لا سيما الشباب والمرأة في المشاركة السياسية في المجتمع .
- تتطلب البيروسترويكا كفاءة مهنية عالية ومعرفة لمجالات الانتاج والعلم والتكنولوجيا وتنظيم العمل ووضع اسس الادارة وحوافزها المعنوية والادارية ( ٦ ) .

(٣ ) روجية غارودي.حضارو القيسور.ترجمة عزة حجي ،دار لشروق ، عمان ط ١٩٩٩،ص ٥٣

(٤ ) بول ساموبليسون ، ويليام نورد هاوس ، ترجمة هشام عبد الله وأسامة الدباغ ،ط ٢٠٠٦ ،ص٧٤١

(٥) هنري كيسخو ( الدبلوماسية ) من الحرب الباردة حتى يومنا هذا . الاهلية . ط . ١٩٩٥ ص٥١١

( ٦ ) خليل حسين . النظام العلمي الجديد والمتغيرات الدولية . دار المنهل اللبناني . بيروت : ٢٠٠٩ , ص٢٥٧

**ثالثا : الاصلاح الاقتصادي ونهاية الشيوعية :**

سار غورباتشوف في طريق الاصلاح الاقتصادي* والتحول الى الية السوق فقد طرح الليرالبون برنامجا للأنتقال الى اقتصاد السوق في خلال ( ٥٠٠ ) يوم وقابلة مشروع وزير الاقتصاد ديمتري ريكوف الذي تضمن الانتقال الى اشتراكية السوق وللخروج من الخلاف حول بين المحافظين والنور بين بشأن الاصلاح الاقتصادي تقدم غورباتشوف في برنامجه الاقتصادي في تشرين الاول اكتوبر ١٩٩٠ وبموافقة مجلس السوفيت الاعلى عليه انذاك على خطة ٥٠٠ يوم للأنتقال الى اقتصاد السوق الرأسمالي . ( ٧ )

لقد ادت سوء الادارة الاقتصادية في عهد غورباتشوف في نتائج سلبية للشعب السوفياتي أذ انخفض الانتاج الصناعي بمعدل ٢٠% عام ١٩٩٠ و ٤٠ % عام ١٩٩١ وانخفض الناتج القومي بمعدل ١٥ % تقريبا عام ١٩٩١ . اما التفقم النقدي فقد تجاوز ٢٠ % عام ١٩٩٠ وزاد على ١٠٠% عام ١٩٩١ في اعقاب زيادة الكتلة النقدية المتداولة بمقدار ٣٠٠% وبلع العجز في الميزانية العامة ١٠% من قيمة الناتج القومي وفي ظل الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد في الاتحاد السوفياتي فقدت الحكومة السوفياتية السيطرة على الاوضاع الاقتصادية ولم تعد الدولة قادرة على تغطية التفقات المتزايدة للحكومة لتلبية احتياجات الاصلاح وخاصة امام الاستمرار في صرف على المشروعات الحكومية التي لم تهد مصدر دخل للحكومة والاستمرار للدعم الحكومي لسلع المواطنين فيالوقت الذي لم تكن قادرة على تغطية استحقاقات هذا الدعم . تلاشت الموارد الاساسية من الاسواق وازدهرت السوق السعر داء ولم تستطع الحكومة دفع رواتب الجيش (٨) وامام هذه التحديات وتفاقم الازمة في الاتحاد السوفياتي من ناحية فشل اصلاحات غورباتشوف الاقتصادية التي كانت نتائجها تتسبب في انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وبدأ عهد روسيا الاتحادية التي استمرت في نهج الاصلاح الاقتصادي الذي بدئه غورباتشوف .

* الاصلاح الاقتصادي : يقصد مجموعة لسياسات ولاجراءات القادمة الى رفع الطاقة النتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد .

( ٧ ) خليل حسين : مصدر سابق ص ٢٥٧

(٨ ) ريتشارو نيكسون ،أمريكا والفرصة التأريخية ،ترجمة محمد زكريا أسماعيل ،ط ١٩٩٢ ، ص٩٦

**رابعا: الاصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية في عهد يلتسين :**

في المؤتمر الخامس الاستثنائي لنواب البرلمان الروسي ووعقبة الاعلان عن حل الاتحاد اعلن يلسين ان خطوات الاصلاح الاقتصادي المتدرج قد ولى وان هناك حاجة ملحة لأنتقال ثوري في اصلاح البنى الاقتصادية وتطبيق اليات اقتصاد السوق وتتلخص افكار يلتيسن في الاصلاح الاقتصادي بما يأتي :

١- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي سيتم عبر اتباع سياسة دعم سعر صرف الروبل امام العملات الاجنبية وتطبيق سياسة مالية ونقدية انتمائية قوية .

٢- تحرير الاسعار في الاسواق والاقتضاء بما اسماه الحضارة العالمية في هذا المجال .

٣- تطبيق برنامج الحصحصة واقامة قطاعات اقتصادية مختلطة وتقليص تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والعمل على انشاء قطاع اعمال خاص وتشجيع الاصلاح الزراعي .

٤- تقليص عجز الموازنة عبر سياسة تقليص الانفاق لا سيما في القطاعات العسكرية والامنية والادارية في الدولة .

٥- اصلاح النظام الضريبي والعمل على تطويره بما يلائم مع نظام السوق .

٦- العمل على الاصلاح المصرفي والعمل على تقييد الاصدار النقدي دون ظوابط والحد من سياسة الاقراض غيرالمخصة بضمانات كافية .

٧_ رفع الاجور بما يلائم مع حجمالارتفاع في الاسعار وانشاء نظام الضمان الاجتماعي.

**خامسا:تطور مسيرة الاصلاح الاقتصادي في عهد يلتسين :**

شهدت الأوضاع الاقتصادية في روسيا تدهورا حادا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي . تلك الازمة الاقتصادية ترجع جذورها الى مدة قبل الانهيار التي اعتقد يلتسين ان الطريقة الوحيدة للتغلب عليها هو التحول الى دفعة واحدة اما يسمى بالصدمة . ففي خطابه امام مجلس نواب الشعب الروسي ( البرلمان في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٩١ أكد يلتسين على أهمية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في روسيا والتحول السريع إلى الاقتصاد الحر وخصصه القطاع العام . وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص . واعاطى اولوية في برنامجه الاصلاحي تخفيض الميزانية . تحرير الاسعار . أصلاح النظام الضريبي وخصصه الزراعة والصناعة كذلك اكد يلتيسن على ضرورة الانضمام الى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية . وكان بهدف وهو الحصول على المساعدات المالية والدعم في انجاح عملية الاصلاح الاقتصادي .

وفي عام ١٩٩٢ بدأت خطوات الاصلاح الاقتصادي تأخذ مسارها الفعلي وبدأ يلتيسن بتنفيذ سياسة الاصلاح وبمساعدة وزير الاقتصاد ايغور غيدر ويشغل ايضا نائب رئيس الوزراء وهو منفذ سياسة الاصلاح الاقتصادي استدعت الجولى من علاج الصدمة هو التحرر الفوري للأسعار والجولة الثانية خفض التفقم اما الجولة الثالثة فهو التحويل الى القطاع الخاص .

بدات المرحلة الاولى من برنامجه الخصخصة عام ١٩٩٢ عندما قامت الحكومة بتوزيع صكوك على المواطنين بدون مقابل (قيمة الصك الاسمية ١٠الاف روبل) ويحق لأصحابها شراء اسهم في المؤسسات الحكومية التي ستتم خصخصتها او

استثمار هذا الصك في البنوك او بيعه والحصول على قيمته نقدا .
واتسمت هذه المرحلة في التوسيع في الملكية الخاصة وساهم في تقديم المعادن والمواد البترولية بأسعار منخفضة.
أستمر البنك المركزي في تقديم القروض الميسرة للشركات مما جعل العملة المتداولة والقروض تنمو بسرعة والاسعار ترتفع الى ما يقارب معدلات التضخم الجامح حوالي ١٠٠% سنويا وهذا التضخم كان له نتائج سلبية وأمدت تباطأ وتأخير في عملية تطوير نمو الانسان واقتصاد السوق في روسيا ويعود ذلك الى الجذور العميقة للأقتصاد الموجه وعدم الاستعداد لفرض قيود شديدة على موازنة الشركات.

اتسمت المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادي ببطئ التحول الى الاقتصاد الحر وعدم تطبيق هذه المرحلة بصورة نهائية ويعود سبب الى الانقسام الموجود في الحكومة مما اثر بشكل على انجاح المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادي .
ومن جهة اخرى نجحت روسيا في الانضمام الى صندوق النقد الدولي في حزيران يوليو ١٩٩٢ بعد تبنيها الفعلي الاقتصاد السوق . ومن المعلوم ان الصندوق يضع شروطا مقابل تقديم القروض الى روسيا وهذه الشروط اقامة اقتصاد سوق مستقر , الحد من التضخم , وخفض العجز في الميزانية , وتحسين القدرة التحصيلية للضرائب , وتسهيل اجراءات امام الاستثمارات وهذه الشروط نغير من الاهداف الاقتصادية الروسية . ومن اجل منح روسيا قرض بقيمة (٦٠٠) مليون دولار في عام ١٩٩٤ اشترط خفض الميزانية الى ٥ % من الناتج المحلي الاجمالي . وفرض ثاني بقيمة مليار وخمسمائة مليون دولار عام ١٩٩٤ وضع شرط هو خفض التضخم الى ٧% شهريا
وشجعت الحكومة الروسية الاستثمارات الاجنبية واعلنت عن بيع المشاريع في الصناعات الثقيلة والخفيفة وقطاعات الانتاج الحربي الذي تحول الى انتاج مدني . ثم خصخصة ما يقارب من ١٢٢ الف شركة في روسيا من بداية برامج الاصلاح

الاقتصادي في عام ١٩٩٢ وحتى نهاية عام ١٩٩٥ وفي خطوة اخرى من اجل تطوير الاصلاح الاقتصادي ودعم عملية التحول الى الاقتصاد الحر . قرر يتلسين في عام ١٩٩٥ فتح الباب امام المستثمرين الاجانب والروس والبنوك لتقديم قروض للحكومة مقابل تملك حصص في الشركات الحكومية التي تريد خصخصتها وقد تم بيع مشروعات بسعر يقارب ٣% من سعرها الحقيقي وانتشر الفساد بشكل كبير جدا وتخلفت الدولة عن دفع رواتب الموظفين والجيش وتفاقم كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

ويظهر ان عملية الخصخصة قد تم اجراء عشوائية تفتقر الى الشفافية والظوابط القانونية الضروية للمحافظة على المال العام . واضافة الى ذلك ان برنامج الخصخصة تم تنفيذها على اساس مراسيم رئاسية وليس قوانين صادرة عن البرلمان والواقع ان عملية الخصخصة الواسعة جرت في اجواء تشوشها الشكوك حول نزاهتها واستغلال النفوذ السياسي من ناحية اخرى . وتحالف النفوذ السياسي والاداري في تنفيذ وخصرت فئة اجتماعية من اصحاب الملايين والمليارات المتحالفين مع بعض الجماعات ومن جهة مع فئة من رجال السياسة من ناحية اخرى وتحالف الفساد مع الجريمة المنظمة في اعلى مستويات في السلطة السياسية وهرب ما يقارب اكثر من ٢٠٠ مليار دولار الى الخارج لقد ادت اصلاحات يلتسين الاقتصادية الى عجز في الميزانية بلغ ٤٧,٧ ترليون روبل في عام ١٩٩٥ وانخفض الناتج المحلي وزاد التفقم وساهم في انهيار سعر صرف الروبل ووصل سعر صرف الدولار عام ١٩٩٦ الى ٥٤٠٠ روبل .

---

سادسا : الازمة الاقتصادية الروسية ١٩٩٨

مرت في التسعينات على روسيا تغيرات اتسمت بالانهيار التام والشامل . حدث تغير في البنى التحتية الاقتصادية وفي ألية السوق من النظام الاشتراكي الى نظام السوق

ومن التخطيط المركزي الصناعي والصناعات العسكرية والفضائية الى الخصخصة والاستثمار الاجنبي والتوجه الاشتراكي من تجارة الدولة الى القطاع الخاص وحرية المبادلات . هذا التحول كانت له نتائج غير مشجعة على الاقتصاد الروسي وتتسم مرحلة التسعينات في العقد الاول في الاصلاح الاقتصادي وهذا العقد من الزمن اتسم فيه الانتقال الى ما يأتي :

١- تهريب روؤس الاموال الى الخارج وحرة استثماره تركت اثار وخيمة على الاقتصاد الروسي .

٢- تدهور في اليات الانتاج الاقتصادي وانهيار القاعدة الصناعية والزراعية .

٣- تزايد التضخم بصورة متسارعة ليعود الى ازمة ١٩٩٨ وانهيار قيمة الروبل .

٤- انهيار سوق السندات الحكومية .

٥- تراكم ديون الحكومة وعجزها عن السداد فضلا عن مطالبها بدون الاتحاد السوفياتي البالغة ١٠٠ مليار دولار تقريبا .

٦- انخفاض اسعار النفط .

ومع الانهيار الكبير في الاقتصاد وازدياد اثر ازمة ١٩٩٨ تدخل صندوق النقد الدولي ( ١٦ )

ومع تفاقم ازمة ١٩٩٨ تدخل صندوق النقد الدولي لمساعدة روسيا لكن وضع الشروط مقابل ذلك وهي :

١- تأمين شروط وظروف زيادة الاستثمارات الاجنبية .

٢- انهاء احتكارات النفط الروسية الحكومية العملاقة .

٣- رفع اسعار الوقود والغاز في السوق الداخلي لتتساوى مع الاسعار الدولية العالمية ( ١٧ ) .

وكانت صفقة المساعدة الى روسيا هي (٢٢) مليار دولار يؤمن الصندوق ١١,٢ مليار البنك الدولي ٦ مليار دولار وتؤمن الحكومة اليابانية ( ١٨ ) .

(١٥) نورهان الشيخ . مصدر سابق ص٢٥

( ١٦ ) د. عبد الله رزق . مصدر سابق ص٦٦

(١٧ ) عبد الله رزق , مصدر سابق ص٦١

( ١٨ ) نيكولاس غابات قرن اميركي أفر , ترجمة رياض حسن الفارابي بيروت ط١ ٢٠٠٠ ص٥٧

ومعلوم ان الحكومة الروسية عارضت هذه الشروط اذ كانت سياستها تتلخص بالسيطرة على احتياطي عملات اجنبية وتحجيم حركته دعما للروبل وفي سداد الدين الخارجي وهذا ما يتعارض مع المصالح الاجنبية ونحوها وكذلك عودة الدولة في سيطرتها على النفط والغاز الذي اعتبر على ان النفط هو القوة الدافعة للأصلاح الاقتصادي وتعطي للحكومة القدرة في الانتظام في سداد الدين الخارجي . والشيئ الحسن حدث عام ١٩٩٩ عندما ارتفعت اسعار النفط وبدات الشركات الروسية في زيادة انتاجها من النفط من ١٨٠ برميل سنويا الى ٣٠٠ مليون برميل سنويا . هذه الكمية او الزيادة اعطت روسيا تحولات مالية ساهمت الحكومة في استثمارها في قطاع الانتاج وباستخراج وتكرير الطاقة والوقود ووصل حجم هذه الاستثمارات الى (٥) مليار دولار وتم دعم هذه السياسة عبر زيادة الضرائب على النفط الخام والرسوم على الشركات العملاقة على مصادر الطاقة وارتفعت جباية الخزينة (١٩) .

وبنهاية عام ١٩٩٩ انتهى العقد الاول من الاصلاح الاقتصادي وانتهى بأزدياد الحالة الاقتصادية سوءا وانتشر الفساد بدلا من الاصلاح وتدهور الاوضاع الاجتماعية وتفاقم الديون الخارجية وانخفاض الانتاجية وزيادة البطالة وهذا يعود الى سياسات الاصلاح الاقتصادي التي وضع يلتسين حول افتقار روسيا الى الاقتصاد الحر .

وترك الركود الاقتصادي العالميا نذاك او لعل من اهم الاسباب هي ان روسيا قبلت ان ترث الاتحاد السوفياتي دوليا وتحمل ديونه الخارجية وجاء عام ٢٠٠٠ لتدخل روسيا في مرحلة جديدة وعهد جديد بقيادة الرئيس بوتين .

## المبحث الثاني
## الاصلاح الاقتصادي ومرحلة صعود روسيا الاتحادية

استمرت الاصلاحات الاقتصادية في روسيا الاتحادية بعد الازمة الاقتصادية الروسية التي انعكست سلبا على جميع مفاصل الاقتصاد الروسي وعلى اثر وصول الرئيس بوتن الى السلطة قام بسير خطوات الاصلاح الاقتصادية ولكن بأجراءات وقرارات حازمة تهدف الى معالجة تراجع الاقتصاد الروسي وتحسين صورة روسيا في النظام الاقتصادي العالمي لذلك سوف نبحث عن اجراءات بوتين الاقتصادية واصلاحاته وماهي سياسته الاقتصادية في السير في نهج الاصلاحات الاقتصادية .

**اولا : الاصلاح الاقتصادي في عهد الرئيس بوتين :**

مع وصول الرئيس بوتين الى السلطة سار في طريق الاصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية واتباع افضل السبل في انقاذ روسيا الاتحادية من اثار الازمة الاقتصادية التي تركت اثار وخيمة وسلبية على روسيا الاتحادية لذلك اتخذ بوتن شكلا من اشكال الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق . تضمنت الحريات الاقتصادية . الاصلاحات المالية والادارية وتعزيز مفهوم الدولة الوطنية والقومية في روسيا بما يخدم مصالهاالوطنية رغم البرجوازية الوطنية التي تتسع دائرة تأثيرها في اقتصاد روسيا الاتحادية ويتزامن نفوذها المتصاعد مع نمو الرأسمالية الروسية وزيادة حجم وعدد الطبقة الوسطى وشرع بوتين وتيرة الاصلاحات الاقتصادية والادارية وهدفه هو

عودة بداية رحلة جديدة في حياة روسيا وتحقيق طموحاتها لأستعادة الدور والامجاد لذلك اتخذ برنامج بوتين في الاصلاح
الاقتصادي الخطوات التالية :

أ- تنفيذ واستكمال البرامج الاصلاحية والبنوية تحتيا للتصدير وتحسين الاوضاع المالية والمناخ العام الاقتصادي .

ب- دعم النمو في القطاعات الاقتصادية السلعية ( صناعة – زراعة – خدمات – تقنيات )

ج- ممارسة المتقشف المالي الواقعي وتحسين الجباية الضريبية وتخفيف العبء وتطوير اداراتها .

د – اعادة جدولة الدين العام وتفعيل حركة الاستدانة الداخلية

هـ- تنشيط الاهتمام بالاوضاع الاجتماعية قطاعيا ومناطقيا

و- الاستفادة القصوى من القدرات العلمية المتراكمة وتوضيفها في الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية .

ز – تأمين شروط الاندماج في السوق العالمي .

ح – حماية وتفريز الملكية الخاصة التي أنشأت

ط – الموازنة بين أليات السوق والتوجه الاجتماعي اثناء سير النمو الاقتصادي .

**ثانيا : مسيرة بوتين في الاصلاح الاقتصادي :**

بعد ان وضع بوتين الاسس الرئيسية في تطوير الاقتصاد الروسي بدأ بويتن اصلاحه بحذر شديد وقسم هذه الاصلاحات الى مرحلتين هما :

المرحلة الاولى : من (١٩٩٩ – ٢٠٠٢ ) قام بأتخاذ الاصلاحات التي تحقق سيطرة البيروقراطية على الاقتصاد فحد من تحكم الدولة بالتجارة .

المرحلة الثانية : من ( ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ) وتضمن برنامج الاصلاح اعادة تقييم وظائف مؤسسات السلطة التنفيذية والقضاء على التشابه والتكرار . (٢٢)

بعد ان استلم الحكم قام بمحاربة الفساد والحد من بيع ممتلكات الدولة للمفسدين وتشجيع الاستثمار ا لاجنبي ودعم الاصلاح الاقتصادي وفلسفة السوق الحر الا انه قام بدعم مكانة الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي بل اكد ان من على تحد من سطو القطاع الخاص ودعم زيادة الانتاج للنفط والغاز ومحاربة الفقر فضلا عن دور الدولة المهم في فرض القانون وتشجيع الاستثمار وحماية الملكية الفكرية (٢٣) وهذه السياسة التي اتخذها بوتين في دعم واحياء دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية يهدف الى بناء مؤسسات قوية وقادرة على تثقيف وانجاح الاصلاح الاقتصادي لاسيما من ناحية وضع التشريعات القانونية واعفاء الضريبة والاصلاح الاداري والقضاء على البيروقراطية واصلاحات مصرفية هامة وبهدف تشجيع الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الروسي اصدر سلسلة من الاصلاحات في السنة الاولى في حكمه ومنها :

- مدونة التشريعات الضريبية الجديدة
- تعديل قوانين منع التراخيص التنقيب عن النفط والغاز والمصادر الطبيعية
- تخفيف قوانين الملكية الفكرية وحماية الاستثمار الخارجي وتملك الاجانب داخل روسيا .

ومن اجل توسيع العلاقات الاقتصادية والمالية مع مستثمرين غربيين تم تعيين بوتايين وخضروفيسكي رجل الاعمال اولغ ديرباسكي في اللجنة التنفيذية لأتحاد الفريق الصناعية والتجارية الروسية (٢٤) .

وهذا يعني ان نظرة بوتين على الفصعيد الاقتصادي كانت الى اقرب الى الاعتدال والنظرة البعيدة لمستقبل روسيا فأوفق مشروعات الخصخصة حتى يتم اعادة دراستها بأمعان واهتمت الدولة بدعم المشروعات الاقتصادية المتعثرة وتقديم الائتمان الميسر لها ساعد هذا على انقاذ مؤسسات عديدة من الافلاس حقق نجاح في خصخصة قطاع الزراعة وهو فشل فيه ليتيسن طول مدة حكمه اهتم بقطاع الصناعات العسكرية وتنشط صفقات بيع السلاح الروسي كالصفقات الفخمة مع الصين والهند وايران ويسعى يوشين تنشيط حولات السلاح الى بلدان عديدة وهذا التوجه الى بوتين اعطـ اه مكانة دولية في سوق السلاح العالمي بالاضافة الى الفائدة المرجوه من الحصول على العملة الصعبة ) ومع ذلك كانت هناك ثلاثة عوامل للأستقرار الاقتصادي في روسيا قطاع الطاقة والموارد المعدنية وانشطة المؤسسات الصناعية المالية الكبرى .

كان عالم الاقتصاد الروسي يفغيني ياسين قد طالب باعادة هيكلة جذرية للأقتصاد الروسي اذا ان الخطوات التي اتخذها بوتين حسب اعتقاده غير كافية واقترح ياسين على الحكومة بأصلاحات عديدة منها : الاصلاح المعرفي وتأسي اسواق السندات المالية واعادة تنظيم احتكار الموارد الطبيعية وتخقيق قيود الدولة وتقرير المبادرات الخاصة لكن الوضع الاقتصادي في روسيا اخذ بالتحسن لا سيما منذ المدة الاولى لرئاسة بوتين من عام ٢٠٠٠ وحصل زيادة في انتاج القومي وزيادة في خافض الميزان التجاري في عام ٢٠٠٠ ساعد على ارتفاع اسعار النفط العالمي وخرجت روسيا من اثار الازمة خلال

ا قل من الزمن لتستعيد روسيا مكانتها العالمية كأحدى الدول الكبرى في العالم ولذا تم قبولها ضمن مجموعة الدول الصناعية التي كانت سبعة سابقا (G٧) ثم اصبحت ثمانية بعد دخول روسيا الى نادي الدول الصناعية الكبرى (G٨) (٢٧) وفي خطوة

اخرى قدم بوتين ثلاثة اهداف رئيسية لسياسته المقبلة بمضاعفة الناتج المحلي الاجمالي التغلب على الفقر ودعم قطاع الطاقة .

وكذلك اعلنت روسيا في الاستمرار باصلاح الادارة الروسية وخلال المدة الاولى لرئاسة بوتين وتنفيذ الاصلاح الاقتصادي زاد الدخل القومي واستقر سعر صرف الروبل واصبح التضخم معتلا وازدادت الاستثمارات الاجنبية في روسيا وسارعت روسيا في سداد ديونها الخارجية والوفاء بخدمة الدين واحتفظت بأحتياطي كبير في البنك المركزي أي مع تحسن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات الحكومية الجارية . ونجحت روسيا في تعاملها مع مشاكلها الاقتصادية الكبيرة وتحقيق نمو اقتصادي مستمر طول المدة الرئاسية الاولى لبوتين .

ولم يكن النمو الاقتصادي يعتمد على قطاع الطاقة . فحسب دراسة اجرتها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتطور ( OECD) كان الاقتصاد الروسي ينمو حتى ولو كانت اسعار النفط منخفضة ويعود ذلك الى توسيع القاعدة الصناعية وازدهار المؤسسات المالية وتجارة السلاح وتطوير قطاعات تصدير المواد المعدنية .

وفي عام ٢٠٠٤ استلم بوتين المدة النائبة من الحكم استمد بوتين بوضع سياسته في الاصلاح الاقتصادي من خلال حفض نسبة الفقر ومضاعفة الناتج المحلي الاجمالي . اصلاح الميزانية ومجموعة من الاصلاحات الجتماعية التي تتضمن عشرات القوانين الجديدة يشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية .

في عام ٢٠٠٤ زادت الدولة من سيطرتها على الاقتصاد حيث استعادت شركة غاز بروم النفطية . واوقفت الدولة خطة تشوبايس لأعادة هيكلة شركة الكهرباء الروسية (RAO) و (UES) وبالمقابل نشرت الحكومة مجموعة من الشركات التجارية المملوكة من قبل الحكومة التي تعرضها للبيع الامر الذي يعطي اشارة ايجابية بأستمرار عملية الخصخصة والاصلاح الاداري والمصرفي وتحسين ظروف الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم سياسة مالية اكثر فعالية . اظهرت مدة

الاصلاحات لبوتين الاقتصادية في رئاسته الثانية بزيادة نمو الطبقة الوسطى وتحسين الانتاج وزيادة الانتاج للنفط والغاز وتطور قطاعات الصناعة والزراعة وزيادة التبادل التجاري الخارجي وحصول روسيا على المرتبة العاشرة عالميا في الاقتصاد العالمي وهذا دليل على نجاح الاصلاح الاقتصادي في مدة رئاسة بوتين الاولى والثانية عام ٢٠٠٨ وانتقلت روسيا الى ثلاثة مسارات جديدة وهي استمرار التماسك والمركزية ودعم النمو . ونهاية الشيوعية ولاندماج في الاقتصاد العالمي.

**ثالثا : ميدفيدف والاصلاح الاقتصادي :**

في ٢ مارس ٢٠٠٨ انتخب ديمتري ميدفيدف رئيسا لروسيا لمدة اربع سنوات وفي اول خطاب له اكد بضرورة اكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادي ووضع من جملة اهداف سياسته الاقتصادية هي محاربة الفساد وتحسين النظام القانوني واصلاح الشرطة واتباع سياسة جذب الاستثمار الاجنبي في روسيا وتشجيع الاستثمارات الروسية في الخارج .

و خلال المدة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٠ حققت روسيا مكاسب اقتصادية هامة على المستوى المحلي او على المستوى العالمي فقد احتلت المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي في البنك المركزي وبقدر ٧٠٠ مليار دولاربعد الصين واليابان ).

ودخلت الشركات الروسية الى قطاعات اقتصادية هامة في الغرب منها (( لوك للنفط تملكت شركة ( غيني اوبل في الولايات المتحدة مع جميع اصولها بما فيها ١٤٠٠ محطة لتوزيع المنتجات واستثمرت شركة ايغراز الروسية ثاني اكبر منتج للفولاذ مبلغ (٤) مليار دولار ثم شراء شركة (Biis) اكبر منتج للفولاذ في السويد بالاشتراك مع شركة (تي ام كيو ) الروسية واصبحت شركة غونفور لتكرير وتجارة النفط المنشأة في قبرص اكبر بائع لمنتوجات النفط وازدادت عدد الملياردیون في روسيا الى (٨١ ) شخص وهي تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ويهدف تشجيع الاستثمارات

في قطاع النفط اعلنت روسيا عن حفظ عين الغربية على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط ويحتل قطاع الغاز والنفط مكانة مهمة في الاقتصاد الروسي واصل انتاج روسيا من النفط الى اكثر من ١٠ مليون برميل في اليوم وتوجد اكبر شركة في روسيا وغاز بروم وتهدف هذه الشركة الى استثمار نحو ٤٥٠ مليار دولار في روسيا بدأ من عام ٢٠١٠ وتشير كل المؤشرات الى ان روسيا حققت مكاسب اقتصادية كبيرة طورت المشاريع الصناعية وقطاع الزراعة والتعليم والصحة والفضاء ازداد دخل الفرد الروسي الى ١٠,٠٠٠ دولار وعلى اساس القوة الشرائية ويظهر لنا هو نجاح الاصلاح الاقتصادي العالم وهذا يعود الى نجاح القادة السياسيين في تخطي ازمة ١٩٩٨ واستثمار الفورات المالية في قطاعات اقتصادية تحقيق عوائد مربحة الى الدولة وهذا ما حصل في قطاع التكنلوجيا الذي ازدهر في العقد الثاني من الاصلاح الاقتصادي .

**رابعا : المعوقات التي واجهت الاصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية**

هناك عدة معوقات واجهت عملية التحول الاقتصادي فقد كانت متحدة في الصفقات الفريدة للأقتصاد الروسي من بينها الصفقات المشبوهة التي كانت في كثير من المجالات في كثير من المجالات الاقتصادية وحقوق الملكية غير المضمونة والمستوى الغير كافي من التحديث الاقتصادي وانعدام التكافؤ الاقتصادي بين المناطق والوضع المضطرب في علاقات الميزانية بين المركز والمناطق وان احد الاسباب لعدم فعالية الاقتصاد تكمن في الحفاظ على القطاع اللاأنتاجي ومالم يتم اصلاح هذه القطاع فلن يكون الاقتصاد فعال وقادر على التطور.

يتميز الاقتصاد الروسي بأنه على مبدأ الاحتكارات الجماعية التي ابعدت المنافسة الشادة . واشتهرت الدولة في دعم هذه البنية وهذا دليل على العلاقة القوية بين الحكومة والشركات الاحتكارية ( العامة والخاصة مثل غاز بروم ) .

المعوقات السياسية ان نظام السلطة المتركز كان يعمل من اجل ارضا معالج الطبقة البيروقراطية التي كانت تريد الحفاظ على الاقتصاد والمورد الطبيعية وعلى العوائد التي يجلبها .

تعقيد الاصلاح الاقتصادي نتيجة غياب اجماع في الطبقة السياسية الروسية حول نموذج التطور الاقتصادي وكان يعض القادة السياسيين يدرك ان ألية السوق هو الشكل الامثل للقتصاد الروشسي لكن انتعش حول نوع السوق الذي يحتاجه الاقتصاد الروسي وقد تركزت الاراء حول ثلاثة نماج : النموذج الشيوعي اليساري (سيطرة الدولة على الاقتصاد ) نموذج المجموعات المنفذة أي سيطرة المجموعات الصناعية الكبرى المالية . والنموذج الليبرالي ( المؤسساتي ) استنادا الى تحفيز نشاط الزكات الخاصة ولقد اولى غياب الاتفاق على النموذج الاقتصادي وكذلك عدم الاتفاق حول القطاعات التي يجب استثمار الاموال فيها فهناك من يريد الاستثمار في قطاع الموارد الطبيعية وهنالك من رأى الاستثمار في التطور التكنلوجي وخاصة في مجال الطيران والاتصالات وتطوير قطاع النفط والغاز وكان هذا الخيار هو الانسب والصحيح الى الاقتصاد الروسي.

## المبحث الثالث

## انعكاسات الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية .

كانت انعكاس الإصلاح الاقتصادي في مجمل قطاعات الاقتصاد الروسي كبيرة جداً وله أثر بالغ على النشاط الاقتصادي الروسي وقد مرت تجربة الإصلاح الاقتصادي في بداية عهدها في تسعينيات القرن الماضي بفشل كبير من

ناحية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتدهور الصادرات وزيادة نسبة الفقر وانخفاض في الاستثمارات الأجنبية ، وشيوع الفساد بشكل كبير جداً وانخفاض العملة الروسية والفشل في أحداث تغيرات ايجابية في الاقتصاد الروسي كل هذه الآثار السلبية أدت الى أزمة عام ١٩٩٨ الاقتصادية وما أحدثته هذه الأزمة من دمار في اقتصاد روسيا الاتحادية ، ولكن بعد وصول الرئيس بوتين الى السلطة حدثت تغيرات كبيرة جداً في مسار الاقتصاد الروسي في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وكذلك في السياسة النقدية ودعم الروبل أسهمت في وضع الإصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية في مساره الصحيح وحقق النتائج الايجابية في سنوات حكمه وأستمر سلطة الرئيس مدفيدف على النهج في الإصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية كذلك فأن نتائج الإصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية كانت له انعكاس كبير في اقتصاد روسيا الاتحادية وهذا ما سوف نوضحه في هذا البحث .

**أولاً : الناتج المحلي الإجمالي :**

مرت روسيا الاتحادية في مدة التسعينات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير جدا ، وقد ورثت هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من الاتحاد السوفيتي السابق ، أذ يعود أسباب الانهيار الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وعدم تحقيق نمواً اقتصاديا في مدة حكم الرئيس غورباتشوف عندما طبق الإصلاحات الاقتصادية ( البرونتسترويكا ) التي أثمرت في النهاية عن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كافة جمهوريات الاتحاد السوفيتي ومنها روسيا الاتحادية واستمرت روسيا الاتحادية في السير في الإصلاحات الاقتصادية من قبل الرئيس يوري يلتسين بدعم من الغرب وصندوق النقد الدولي وفي ظل أحداث تغيرات جوهرية في المؤسسات الإنتاجية والبنوك والمؤسسات القطاع العام . لم يحدث تغير جذري في نمو الناتج المحلي الإجمالي ويظهر الشكل ( ١ ) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩١ ( ٥.٤٠٠

) وقد شهدت الأعوام من ( ١٩٩٢ – ١٩٩٤ ) انخفاض كبير جداً في الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود أحد الأسباب الى توقف المؤسسات الإنتاجية عن العمل والفساد في مؤسسات الدولة كان له أثار سلبية على النشاط الاقتصادي الروسي ، وأستمر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ولم يحقق أي نمو في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على الرغم من تحقيق نمو أولي في عام ١٩٩٧ ( ٠.٩ ) .

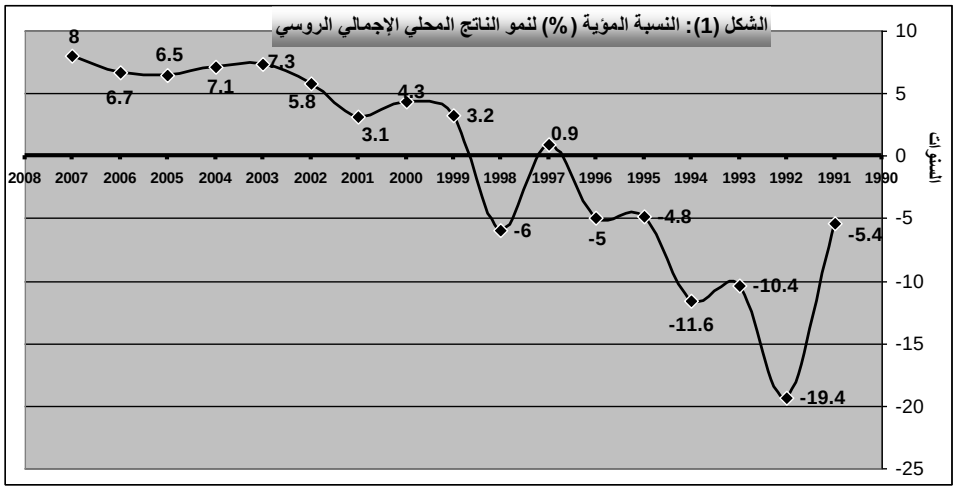


المصدر: – بشرى عاشور حاجم ،الاقتصاديات النامية بين الازمات المالية وتحديات الاصلاح الاقتصادية، اطروحة دكتورة غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد ٢٠٠٨, ص٥٨.

– د. عبد الله رزق . أقتصادات ناشئة في العالم ، دار الفارابي . بيروت . ط١ ، ٢٠٠٩، ص٦٩.

لكن تفاقم أزمة ١٩٩٨ كانت لها أثار واضحة على الناتج المحلي الإجمالي وأنخفض مرةأخرى في عام ١٩٩٨(٠,٦٠٠)[١].

وبعد الأزمة الاقتصادية شهدت روسيا الاتحادية تحسن في نحو الناتج المحلي الإجمالي أذ نمى الناتج المحلي الإجمالي الى ٨% بحسب تقديرات البنك المركزي

الروسي وحقق ٢٠٠ مليار[٢]، بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي تؤدي ثمارها أذ أستمر الناتج المحلي الإجمالي في التصاعد في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وصنف نمو في عام ٢٠٠٠ ( ٤.٣ ) وفي عام ٢٠٠١ بمعدل ٣.١ ويأتي ارتفاع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بفعل صادرات النفط والغاز وقطاع الصناعة لاسيما الصناعات الميكانيكية والكيميائية والبتروكيميائية والورقية وبخصوص الصناعات الخفيفة كانت لها أثار إيجابية في اقتصاد روسيا الاتحادية[٣].

حقق الاقتصاد الروسي طفرة نوعية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وحقق نمو ٥.٨ % عام ٢٠٠٢ ليرتفع الى ٧.٣ % عام ٢٠٠٣ ثم الى ٧.١ % في عام ٢٠٠٤ و ٩.٥% في عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠٠٦ وصل معدل النمو الى ٧% وحقق ٩٢٠ مليار دولار[٤]، وفي بداية عام ٢٠٠٧ أستمر تصاعد وتيرة الاقتصاد الروسي وحقق المرتبة العاشرة عالمياً ، بحيث شكل النفط والغاز ما نسبته ٦٣% من صادرات روسيا الاتحادية و ٤٩% من الموازنة الفدرالية السنوية ، ويأتي ارتفاع هذه النسبة في حصة النفط والغاز بفعل ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة أنتاج روسيا من النفط في السوق العالمية[٥]، وحقق إيرادات بلغت ١٣٠٠ مليار دولار وبمعدل نحو ٨.١ % وبعد عام ٢٠٠٧ تراجع أداء الاقتصاد الروسي وأنخفض الناتج المحلي الإجمالي يأتي ذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد الروسي وفي قطاعات معينة ويأتي هنا دور النفط والغاز في مساهمة كبيرة في نشاط الاقتصاد الروسي ، وقد أنخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ الى ٥.٦ % ثم في عام ٢٠٠٩ الى ٥.٦ % ويأتي هذا التراجع بفعل الكساد في الاقتصاد العالمي وأتساع تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في مختلف دول العالم[٦]، ويأتي التحسن في أداء الاقتصاد الروسي بسبب التخلص من أزمة عام ١٩٩٨ ، وارتفاع أسعار النفط ، ثم تحسن الاستهلاك الداخلي وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى وصل الى

١.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بزيادة عشر مرات عن عام ٢٠٠٥ حيث كانت قيمة ١٣٠ مليار دولار[٧].

**ثانياً : صندوق الاستقرار :**

بعد أزمة عام ١٩٩٨ وتداعياتها . أنشئ صندوق الضمان الاستقرار الاقتصادي يمول على فروقات الأسعار النفطية الواقعة وتلك التي في الميزانية وبلغ حجم هذا الصندوق عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٨٩.١٣ مليار دولار بزيادة ٤.٣٢ مليار دولار من عام ٢٠٠٥ وهو الى تصاعد مستمر بفعل زيادة أسعار النفط وزيادة أنتاج النفط ، لذلك بفضل التحسن المستمر في الاقتصاد الروسي والزيادة المستمرة في رأسمال الصندوق . وضعت الحكومة

الروسية حفظ لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الروسي ومن بينها تحويل أموال هذا الصندوق الى صندوقين أحدهما احتياط وهذا ضمان استقرار الاقتصاد الروسي والصندوق الثاني هو لتحسين الرفاهية الوطنية وقد وضع هذا الاتجاه منذ عام ٢٠٠٧ ويأتي ذلك للتوقعات الايجابية في استمرار تطور الاقتصاد الروسي٤٤.

**ثالثاً : الديون الخارجية :**

ازدادت الديون الخارجية على روسيا الاتحادية منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في بداية عقد التسعينات وتفاقم هذه الديون بفعل الأزمة الاقتصادية الروسية عام ١٩٩٨ وخطة الإنقاذ الروسية التي احتاجت الى ديون خارجية من أجل إنقاذ الاقتصاد الروسي وقد قدمت خطة الإنقاذ وبمبلغ ٢٢.٦ مليار دولار ، بالإضافة الى ديون خارجية الى مؤسسات مالية أوربية وأمريكية ويابانية ٤٥ . وحسب إحصائية لعام ٢٠٠٥ بلغت الديون الخارجية لروسيا الاتحادية ١٤٠ مليار دولار خفضت الى ٤٠ مليار دولار وتقلصت هذه النسبة ٣١.٣ % عن عام ٢٠٠٥ ٤٦ .

وتستفيد المؤسسات الدولية من معدلات الفائدة التي فرضتها المؤسسات الدولية والغربية على روسيا الاتحادية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية وكذلك تفاقم هذه الديون بفعل الأزمة الاقتصادية الروسية .

**رابعاً: الاحتياطات النقدية :**

كانت انعكاس الإصلاح الاقتصادي على روسيا الاتحادية له أثار ايجابية مهمة أنعكس في النهاية على زيادة الاحتياطات النقدية .. وهذا التحسن يأتي بفعل المؤشرات النقدية والمالية وتحسن في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نحو الاقتصاد الروسي وتوسيع وتنوع قاعدة الإنتاج في روسيا الاتحادية كل هذه المؤشرات كانت لها أثار واضحة على زيادة الاحتياطات النقدية أذ استطاعت روسيا الاتحادية أن تحتل المرتبة الثالثة في حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية بعد الصين واليابان وقد بلغت هذه الاحتياطات ٣٠٣ مليار دولار موزعة ٥٠%
دور و٤٠ % يورو و ١٠% من عملات أخرى ، وتصاعدت وتيرة الاحتياطات النقدية في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ ووصل الاحتياطي النقدي الى ٤٠٣.٦ مليار دولار ، وحصة الذهب منها بلغت ٩ مليار دولار ووصلت الى ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وحافظة على مركزها من حيث الترتيب العالمي٤٧.

٤٤ د. عبد الله رزق ,مصدار سابق ,ص٦٧
٤٥ جوزيف ستكنز , العولمعة ومساوؤها، ترجمة: فالح عبد القادر و د.مظهر محمد صالح ،بيت الحكمة ,بغداد ط٢٠٠٣.ص١٧١
٤٦ مروان أسكندر .الدب ينقلب نمرا,روسيا الاتحادية الجديدة .دار الريس ط١,٢٠١١,ص.١٥٢
٤٧ عبد الله رزق ,مصدر سابق ,ص٦٧

**خامساً : الاستثمار الأجنبي :**

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا الاتحادية عام ٢٠٠٦ ما يقارب من ١٣٠ مليار دولار بزيادة نسبتها ٣٤.٨% عن عام ٢٠٠٥ ، أما رأس المال الخاص

فقد بلغ ٤١ مليار دولار ، وأرتفع التصنيف الائتماني الى +BBB ونمو الى A عام ٢٠٠٧ ، كما تواصل نمو الاستثمارات في رأس المال الأساسي بنسبة ١٣.٥% عام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام ٢٠٠٥ وكذلك الاستثمارات الأجنبية زادت بنسبة ٥٥% واللافت للنظر هو تدفق الاستثمارات الروسية الى الخارج وقد وصلت الى ١٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وبزيادة ١٣% عن عام ٢٠٠٥ وتم توظيف هذه الأموال في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وقبرص ، وتتواصل وتيرة نمو الاستثمارات الأجنبية في روسيا ، حيث وصلت في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ الى ١٢ مليار دولار ، وكان حجم الاستثمارات الأجنبية في رأس المال الأساسي في المدة نفسها وبلغ ٣٣.٣٣ مليار دولار بزيادة ٢٠.١% عن المدة نفسها من عام ٢٠٠٦ وتأتي زيادة الاستثمارات الأجنبية في روسيا الاتحادية يعود الى استقرار السياسي والاقتصادي وتشجيع الحكومة الروسية على جذب الاستثمارات الأجنبية والفرص الاقتصادية الكبيرة الموجود في روسيا من ناحية وجود المواد الألوية والمعادن والنفط والغاز وهذا يشجع الشركات والمستثمرين في توجيه استثمارات روسيا الاتحادية ٤٨.

**سادسا:معدل التضخم :**

معدل التضخم في عام ١٩٩٩ الى ما فوق ٢٥% وبعد استقرار الوضع الاقتصادي في روسيا في بداية ٢٠٠٠ ٤٩ ، تحقق نمو الاقتصاد الروسي . يرجع ذلك الى نجاح روسيا في الخروج من أثار الأزمة عام ١٩٩٨ ومعالجة مشكلة التضخم لذلك سار الاقتصاد الروسي على الطريق الصحيح وبدأت معدلات النمو ترتفع ٥٠ . مقابل ذلك انخفاض معدلات التضخم السنوي فأنخفض التضخم في عام ٢٠٠٣ الى ٦.٥% وواصل تراجعه في عام ٢٠٠٤ الى ٦% ، وفي عام ٢٠٠٥ سجل ٨% و ٢٠٠٦ سجل ٥.٩% ٥١ ، مع ارتفاع ملحوظ في عام ٢٠٠٧ ووصل الى ٩% ويظهر لنا أن معدل التضخم من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٧ لا

يتجاوز ١٠% وهذا يدل على سيطرة الدولة على الحد من ارتفاع التضخم وسجل عام ٢٠٠٨ نسبية ١٣.٣ % ٥٢.

٤٨ عبد الله رزق ,مصدر سابق

٤٩ ليليا شيفسوما , مصدر سابق ،ص١٠٥

٥٠ ف.بي. كرلوف . أمراطورية كل الارض او خفايا النظام العالمي الجديد ,ترجمة منتجب يونس,دار علاء الدين ,دمشق ط١
٢٠٠٩, ص٣٦٨

٥١ مروان أسكندر مصدر سابق ,ص١٥٢

٥٢ حسين طلال مقلد . مصدر سابق , ص١٢٣

سابعا : التبادل التجاري :

أما التبادل التجاري فهو معيار الاندماج في السوق العالمي ، فقد حقق عام ٢٠٠٦ قفزة كبيرة مقارنة بالعام ٢٠٠٥ أذ أرتفع الى ٢٧% وبلغ ٤٦٨ مليار دولار ، وزاد حجم الصادرات ٢٥% عن عام ٢٠٠٥ وقد وصل الى ٣٠٤.٥ مليار دولار مقابل ١٦٣.٨ مليار دولار والصادرات التي ارتفعت ٣٠% عام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام ٢٠٠٥ وهكذا أزداد الفائض التجاري الى نسبة ١٨.٩% وبلغ ١٣٧.٧ مليار دولار في حين كان ٨٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وقد وصل حتى أغسطس عام ٢٠٠٧ الى ٨٣مليار دولار ٥٣ .

وهذا يعني أنه في نحو متصاعد وتشير مصلحة الجمارك الروسية الى ان الشريك التجاري الأول هي دول الاتحاد الأوربي ، وتأتي المانيا بالمرتبة الأولى ثم الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، أما واردات روسيا فقد بلغت ١٢٥ مليار دولار وكانت مع شركائها التجاريين وهم المانيا وأوكرانيا والصين واليابان وكازاخستان ٥٤ وأعتمد روسيا في صادراتها الى الاتحاد الأوربي على النفط والغاز والموارد المعدنية ٥٥

**ثامنا : الاقتصاد الروسي والأزمة الاقتصادية العالمية :**

بدأ المستثمرين الروس في استثمار رأس المال في الأسهم بسبب الأرباح الكبيرة في سوق الأسهم الروسية خلال المدة ( ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ ) وتجاوزت الأرباح في السوق الروسي معظم الأسواق العالمية لاسيما الصين ، وقد أفترض عدد من صناديق العمل ومؤسسات الاستثمار المتخصصة في السوق الروسية بكثافة للاستثمار في الشركات الروسية ، عندما انهارت الأسواق الغربية ، أسرعت صناديق والمؤسسات الروسية الى التخلص من أسهمها وسنداتها لاسترجاع استثماراتها ، وهكذا عانت السوق الروسية انحداراً حاداً في أيلول ٢٠٠٨ وأظهرت حملة سوق الأسهم والسندات الروسية أنه خسر نصف قيمته أي ٧٠٠ مليار دولار بالإضافة كان على المصارف الروسية أن تسدد ١٦ مليار دولار في الربع الأخير من ٢٠٠٨ الى مؤسسات أجنبية وخرج من روسيا عام ٢٠٠٨ ١٤٠ مليار دولار ، لكن وضيعة الاقتصاد الروسي تحسنت عام ٢٠٠٩ وتزايدت الاحتياطات النقدية بحيث تجاوزت ٤٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ ، مع ارتفاع نسبة البطالة الى ١٠% وكان التحسن في الاقتصاد الروسي يعود السياسة المالية لروسيا الاتحادية من خلال برنامج دعم المصارف والمؤسسات الصناعية بمبلغ ٢٢٠ مليار دولار ، مع ضمان الحكومة لحقوق المساهمين في المؤسسات المالية وساهمت الأزمة في توسيع الاستثمارات الروسية في الخارج خاصة من قبل القطاع الخاص الروسي وشملت الدول الأوربية وإيران وفنزويلا وأمريكا ، وعود نجاة روسيا من الأزمة المالية العالمية الى وجود احتياطي نقدي كبير وزيادة أنتاج القطاع الزراعي الذي بلغ ١٠٠٠ مليون طن من القمح والذرة في سنة ٢٠٠٨ ، تكون روسيا جاذبة للاستثمارات الخارجية بفعل وجود الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتنوعة والإمكانيات المالية الكبيرة ٥٦ .

٥٣ عبد الله رزق .مصدر سابق .ص٦٦.

٥٤ وليم نصار .مصدر سابق .ص٣٦

٥٥ مصطفى حسين عبد الرزاق ,زعامة بوتين والأداء الاقتصاد الخارجي ,مجلد واسط للعلوم السياسيةالعدد(١٢) ,٢٠٠٩ ,ص٢٠١

**الخاتمة**

الإصلاح الاقتصادي كان أحد الأسباب في انهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت بعد ذلك روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي وسارت في نهج الإصلاحات الاقتصادية بعد انهيار الكتلة الشيوعية ، وبداية عهد جديد من اقتصاد السوق ، وبعد عقدين من الزمن في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أتهم العقد الأول من الإصلاح الاقتصادي بفشل تجربة التحول الى اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات الحكومية ، ويعود ذلك الى سرعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وعدم وجود ضوابط وتشريعات قانونية في خصخصة الشركات الحكومية وانتشار الفساد وضعف السلطة السياسية ، أدت في النهاية الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التضخم وتردي الأوضاع الاجتماعية وهذا ما أدى الى حدوث أزمة ١٩٩٨ ودليل على ان تجربة يلتسن في الإصلاح الاقتصادي لم تحقق أي شيء يذكر للاقتصاد الروسي وعندما وصل بوتين الى السلطة بدأ العقد الثاني من الإصلاح الاقتصادي وبدأ معه عهد جديد لروسيا الاتحادية ونجحت روسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واحتلت مرتبة متميزة في الاقتصاد العالمي من حيث نسبة الاحتياطي النقدي وتطور قطاعات الصناعات المختلفة وازدهرت الاستثمارات الأجنبية ، وزاد أنتاج قطاع الزراعة وتحسنت الأوضاع الاجتماعية وزادت دخل الفرد وتحسنت الطبقة الوسطى ، وهذه الامتيازات في اقتصاد روسيا الاتحادية جعلها تجتاز وبكل قوة الأزمة الاقتصادية العالمية وهذا يعود الى حسنات الاقتصاد الروسي وتنوع مصادره المختلفة

لاسيما النفط والغاز الأمر الذي أدى بروسيا الى احتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي ، وهذا دليل على نجاح تجربة الإصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية .

**المصادر :**


١-أيمانويل نود ، ما بعد الإمبراطورية ، دراسة في تفكيك النظام الأمريكي ، دار الساقي . بيروت . ط١ ، ٢٠٠٣

٢- أديب ديمتري ، دكتاتورية رأس المال . دار المدى ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

٣-وليد عبد الحي وأخرون ، أفاق التحولات الدولية المعاصرة ، الشروق عمان . ط١ ، ٢٠٠٢ .

٤-د. سامي ريحانا ، العالم في مطالع القرن ٢١ ، دار العلم للملايين ، بيروت . ط١ . ١٩٩٨ .

٥-رياض صوما ، فرض النفير . الفارابي . بيروت . ط١ ، ٢٠٠٩ .

٦-عاطف معتمد عبد الحميد ، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ، الدار العربية للعلوم والنشر ، بيروت . ط١ ، ٢٠٠٩ .

٧-ليليا شيقتسوفا . روسيا بوتين ، الدار العربية للعلوم والنشر . بيروت . ط١ ، ٢٠٠٦ .

٨-مروان اسكندر ، الدب ينقلب نمراً . روسيا الولادة الجديدة . دار رياض الريس . بيروت . ط١ ، ٢٠١١ .

٩- د. عبد الله رزق . أقتصادات ناشئة في العالم ، دار الفارابي . بيروت . ط١ ، ٢٠٠٩ .

١٠- ريتشارد نيكسون . أمريكا والفرصة التأريخية ، ترجمة ، محمد زكريا ، دار بيسان . بيروت ، ط١ . ١٩٩٢ .

١١- مادلين أولبرايت ، مذكرة الى الرئيس المنتخب . ترجمة عمر الأيوبي . الدار العربية للعلوم والنشر . بيروت . ط.

١٢- هنري كسنجر . الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا . ترجمة . مالك فاضل البديري . ط١ ، ١٩٩٥ .

١٣- روحية غارودي . حفارو القبور . ترجمة عزة صبحي . دار الشروق . ط١ ، ١٩٩٩ .

١٤- بول . ساسويلسون . ويليام نوردهاوس . ترجمة هشام عبد الله وأسامة الدباغ . الأهلية . ط١ ، ٢٠٠٦ .

١٥- أمين هويدي . البرسترويكا وحرب الخليج الأولى . دار الشروق ، ط ، ١٩٩٧ .
١٦- ف . ي . كرلوف ، إمبراطورية كل الأرض ، أو خفايا النظام العالمي الجديد ، ترجمة منتخب يونس . دار علاء الدين ، دمشق . ط٢ ، ٢٠٠٩ .
١٧- نبيه الأصفهاني ، حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي ، مجلة السياسة الدولية . ع . ١٣٤٠ ، ١٩٨٠ .
١٨- جوزيف ستكتز . العولمة ومساوئها . ترجمة د. مظهر محمد صالح . بيت الحكمة ، بغداد . ط١ ، ٢٠٠٣ .
١٩- نيكولاس غابات . قرن أمريكي أخر . دار الفارابي . بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ .
٢٠- جان لادفايتي . أوضاع العالم ٢٠١٠ ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ط١ ، ٢٠١٠ .
٢١- وليم نصار . روسيا قوة كبرى ، مجلة المنفيل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ( ٢٠ ) بيروت ٢٠٠٨ .
٢٢- حسين طلال مقلد . روسيا والاتحاد الأوربي ، عوائق الشراكة ، المجلة العربية للعلوم السياسية . الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد ( ٢٥ ) بيروت ٢٠١٠ .
٢٣- أيمن طلال يوسف ، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوليسيكية الخارجية ( ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ ) . مجلة المنفل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العربية ، العدد ٣٥٨ بيروت ١٢/ ٢٠٠٨ .
٢٤- مصطفى حسين عبد الرزاق . زعامة بوتين والأداء في الاقتصاد الخارجي مجلة واسط للعلوم الإنسانية . العدد ( ١٢ ) ، ٢٠٠٩ .
٢٥- بشرى عاشور حاجم . الأقتصادات النامية بين الأزمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٢٦- فلانسيسكو فيرغارا . أوضاع المعالم ، ٢٠١٠ مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ٢٠١٠ .
٢٧- روسيا والدور الجديد ، مجلة معلومات ، المركز العربي للمعلومات العدد (٥٩) , ٢٠٠٨.

**الهوامش:**

[١] بشرى عاشور حاجم ،الاقتصاديات النامية بين الازمات المالية وتحديات الاصلاح الاقتصادية اطروحة دكتورة غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد ٢٠٠٨, ص٥٨

[٢] حسين طلال مقلد ,روسيا والاتحاد الاوربي ,عوائق المشاركة ,المجلة العربية للعلوم السياسية ,الجمعة العربية للعلوم السياسية العدد (٢٥)بيروت ٢٠٠١ , ص١٣٩

[٣] أيمانويل تود ,ما بعد الامبراطورية ,دراسة في تفكيك النظام الامريكي ,دار الساقي ,بيروت ,ط١, ٢٠٠٢,ص١٧٢

[٤] د. عبد الله رزق , مصدر سابق ص٦٦

[٥] ايمن طلال يوسف , مصدر سابق, ص٧٦

[٦] فرانسيسكو فيراغارا,الاقتصاد العالمي ,ركود أوكساد ,أوضاع العالم ٢٠١٠,مؤسسة افكر العربي بيروت ،ط١, ٢٠١٠,ص٧٢

[٧] د. عبد الله رزق , مصدر سابق ,ص ٦٧.